القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

شكل لجانه الدائمة.. «التشريعية» بالانتخاب و11 بالتزكية

مجلس الأمة : الموافقة على طلب وزيري المالية والأشغال

■ الغانم : نأمل بأن يأخذ الجميع بمضامين ما جاء في النطق السامي بخطاب سمو الأمير

وافق مجلس الامة امس على طلب وزير المالية الدكتور نايف الحجرف بتأجيل مناقشة الاستجواب المقدم إليه لمدة اسبوعين.

جاء ذلك خلال انتقال مجلس الأمة الى بند الاستجوابات في جلسته العادية بداية دور الانعقاد العادي الرابع للفصل التشريعي الـ15 الذي افتتحه سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد وبعد طلب الوزير من المجلس الموافقة على التأجيل إذ وافق على التأجيل 47 عضوا وعدم موافقة 11 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 58 عضوا.

وقال الغانم «إنه بتاريخ 15 من اكتوبر الجاري وجه النائب محمد هايف استجوابا لوزير المالية الدكتور نايف الحجرف عملا بنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة تم ابلاغه به فور تقديمه».

وأضاف انه «منذ تقديم الاستجواب الى اليوم «امس» فإنه استوفى مدته القانونية» متسائلا « هل يرغب الوزير الحجرف مناقشة الاستجواب في جلسة اليوم أم يطلب التأجيل ؟ » وأجاب الوزير الحجرف « اطلب التأجيل لمدة اسبوعين وذلك عملاً بالمادة (135) من اللائحة الداخلية».

وكان النائب محمد هايف تقدم في 15 الجاري الى رئيس مجلس الامة بالإنابة آنذاك الدكتور عودة الرويعي باستجواب موجه إلى وزير المالية بصفته مكونا من محورين.

ويتعلق المحور الأول من الاستجواب المقدم من النائب هايف وفق صحيفة الاستجواب بـ«مخالفة سياسة وقرارات ، وأعمال وزير المالية لأحكام الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية».

وخصص مقدم الاستجواب المحور الثاني لما اعتبره «مخالفة أحكام القانون المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية وحظر التعسف في استعمال السلطة».

وفي هذا الشأن نصت المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على ان «يبلغ الرئيس الاستجواب الى رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول اعمال اول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع اقوال من وجه اليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على انه «لا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء او الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في ان «يطلب مد الاجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة الى اسبوعين على الاكثر فيجاب الى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة الا بموافقة اغلبية اعضاء المجلس».

على صعيد متصل وافق مجلس الأمة أيضا على طلب وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان رمضان بتأجيل مناقشة جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع اقوال من وجه اليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على انه «لا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء او الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في ان «يطلب مد الاجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة الى اسبوعين على الاكثر فيجاب الى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة الا بموافقة اغلبية اعضاء المجلس».

وورد الغانم «يجاب الى طلب الوزيرة رمضان بالتأجيل مدة أسبوعين وحتى يكون في الجلسة القادمة والتي ستكون بتاريخ 12 من نوفمبر المقبل احتاج الى موافقة المجلس» وقد وافق المجلس على طلب الوزيرة بالتأجيل.

وكان النائب عمر الطبطبائي قد تقدم بتاريخ 20 الجاري باستجواب موجه الى وزيرة الاشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاسكان بصفتها مكونا من خمسة محاور.

ويتعلق المحور الاول من الاستجواب وفق مقدمه بـ«التراخي في تطبيق القانون على الجهات المتعاقدة معها المؤسسة العامة للرعاية السكنية مما كبد الدولة خسائر فادحة وذلك كله بفعل تقاعس الوزيرة عن الاضطلاع بمسؤولياتها للحفاظ على المال العام».

وخصص مقدم الطلب المحور الثاني لما اعتبره «إهدار المال العام والإضرار بمرفق حيوي من مرافق الدولة وعرقلة خطط الدولة في التنمية المستدامة» فيما يعني المحور الثالث بحسب صحيفة الاستجواب بـ«مخالفة احكام المادتين رقم 98 و130 من الدستور والاخلال الجسيم بمصالح الدولة وحقوقها وعرقلة المشاريع التنموية».

ويتناول المحور الرابع من الاستجواب وفق ما رأى مقدمه «إساءة استخدام السلطة والتعسف وإهدار حقوق الدولة التعاقدية في مشاريع وزارة الأشغال العامة بما يترتب عليه إهدار المال العام» فيما تطرق المحور الخامس إلى «سوء ادارة الوزيرة لأزمة الطرق والإدلاء بمعلومات غير صحيحة أدت الى تضليل الرأي العام» وفق ما تقدم به النائب.

وفي هذا الشأن نصت المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على ان «يبلغ الرئيس الاستجواب الى رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول اعمال اول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع اقوال من وجه اليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على انه «لا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء او الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في ان «يطلب مد الاجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة الى اسبوعين على الاكثر فيجاب الى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة الا بموافقة اغلبية اعضاء المجلس».

من جهة أخرى أبن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وزير الصحة الأسبق الدكتور عبد الرحمن العوضي، كما أبن الرئيس الغانم النائب السابق مشاري العصيمي.

وقال الغانم مؤبنا الراحل د. عبد الرحمن العوضي « فقدت الكويت قبل أشهر أحد رجالاتها المخلصين وهو أحد أهم قواد العمل الصحي بالكويت كما نفقد المغفور له متصب وزير التخطيط ووزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، وقد كانت له مواقف وصولات وجولات في الدفاع عن الحق الكويتي إبان الاحتلال العراقي الغاشم للكويت.

وأضاف « بالأصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني الأعضاء أتقدم بصادق العزاء لأسرة الفقيد وللشعب الكويتي سائلا المولى أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم ذويه الصبر والسلوان إنه سميع مجيب».

من جهة آخرى أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم موافقة مجلس الامة في جلسة سرية عقدت أمس على ترشيح فيصل الشايع لمنصب رئيس ديوان المحاسبة.

وكان الغانم قد أخلى قاعة (عبدالله السالم) لتعقد جلسة سرية لمناقشة ترشيح رئيس ديوان المحاسبة.

وقال الرئيس الغانم بعد استئناف المجلس جلسته العادية العلنية بعد ان كانت سرية لمناقشة ترشيح رئيس ديوان المحاسبة ان «مجلس الامة عقد جلسة سرية لمناقشة ترشيح رئيس ديوان المحاسبة وذلك عملاً بنص المادة (34) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964 التي تنص على ان يعين رئيس ديوان المحاسبة بمرسوم اميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الامة واقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية».

واضاف انه «تقدم رئيس المجلس بترشيح فيصل فهد الشايع رئيسا لديوان المحاسبة واقر المجلس هذا الترشيح بتصويت الأغلبية من اعضائه الحضور».

واوضح انه سيتم ابلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء رسميا بهذا الترشيح تمهيدا لصدور مرسوم بتعيين فيصل الشايع رئيسا لديوان المحاسبة.

وتقدم الغانم بهذه المناسبة بالتهنئة للشايع لترشيحه رئيسا لديوان المحاسبة متمنيا له التوفيق والنجاح.

من جانب آخر زكى مجلس الامة بالتزكية النائب خليل عبدالله والشاهين والرويعي والهاشم والطبطبائي للجنة الرد على الخطاب الأميري.

كما زكى المجلس بالتزكية النائب مبارك الحجرف والمرداس والخنفور والشويعر والعتيبي لـ «العرائض والشكاوى».

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله مبارك الرومي لعضوية لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله فهاد العنزي لعضوية لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله عبدالرزاق العبدالجادر لعضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله فالح العجمي لعضوية لجنة الشؤون الإسلامية.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله مبارك الحجرف لعضوية لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله يعقوب بوشهري لعضوية لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله فيصل السلطان لعضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله فيصل المضف لعضوية لجنة الشؤون الإسلامية.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله مبارك الحجرف لعضوية لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله يعقوب بوشهري لعضوية لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله فيصل السلطان لعضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وزكى المجلس بالتزكية النائب عبدالله فيصل المضف لعضوية لجنة الشؤون الإسلامية.

■ أنتهز الفرصة لأشكر الصرعاوي رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة في الفترة السابقة

■ المجلس زكى النائب نايف المرداس لمنصب المراقب

■ النائب عودة الرويعي أمينا للسر

الحجرف يطلب تأجيل استجوابه

■ أقر ترشيح فيصل الشايع بتصويت الأغلبية من أعضائه الحضور رئيساً لـ «المحاسبة»

■ تزكية خليل عبدالله والشاهين والرويعي والهاشم والطبطبائي للجنة الرد على الخطاب الأميري

■ مبارك الحجرف و المرداس و الخنفور والشويعر والعتيبي لـ «العرائض والشكاوى»

أحاديث جانبية بين عددمن النواب والوزراء

العدساني متحدثا

جانب من التصويت